النظريات المفسرة للتجارة الدولية:

I- النظريات التقليدية: نذكر منها:

✓ **نظرية التكاليف المطلقة لأدام سميث:**

يرى آدم سميث أن التجارة الخارجية هي وسيلة لتطوير القطاع الصناعي، وذلك لكونها تسمح بتصريف من السلع المنتجة محليا وتسمح كذلك برفع قيمتها التبادلية ووسيلة أيضا لتكثيف تقسيم العمل داخل البلد، مما يؤدي إلى رفع انتاجية العمل في القطاع الصناعي.

أهم ما أتى به آدم سميث هو تخصص بلد ما في انتاج منتوج معين على أساس التكلفة المطلقة، حيث يرى أن من صالح أي بلد التخصص في منتوج معين وتصديره على البلدان الأخرى، إذا كانت تكلفته المطلقة أقل من التكلفة المطلقة المسجلة في البلدان الأخرى.

✓ **نظرية التكاليف (الميزة) النسبية لريكاردو:**

اعتمد ريكاردو في نظريته على القيمة، فقيمة أي سلعة ترجع على ما أنفق في انتاجها من عمل، تتناسب مع ما أنفق على سلعة أخرى في انتاجها من عمل، فهو يفترض أنه لا يوجد عاملا انتاجيا واحدا هو العمل وأن قيمة السلعة تتناسب مع ما أنفق من عمل.

أهم ما جاء به ريكاردو في نظريته هو مفهوم التكلفة النسبية، حيث عبر عن تكلفة أي منتوج بساعات العمل المنفقة لإنتاجه، فالتكلفة النسبية بالنسبة للمنتوج A بالنسبة للمنتوج B في بلد ما هي النسبة بين التكاليف المطلقة للمنتوجين: التكلفة المطلقة لـ A/ التكلفة المطلقة لـ B.

يتخصص البلد في انتاج السلعة التي له فيها ميزة نسبية (أي تكلفة نسبية أقل من التكلفة النسبية التي ببلد آخر)، فريكاردو يرى أن الشرط الكافي والضروري لظهور التبادل بين بلدين هو اختلاف التكاليف النسبية.

✓ **نظرية هيكشر – أولين:**

ترتكز على مدى اختلاف توفر كل بلد على عوامل الإنتاج وليس على اختلاف التكاليف النسبية، يرى هيكشر أن إذا كانت البلدان تتوفر على كميات مختلفة من عوامل الإنتاج، فإنه من صالح كل بلد أن يتخصص في انتاج السلع التي تتطلب كمية كبيرة من العامل الوفير واستيراد السلع التي تتطلب كميات من العامل الناذر نسبيا.

اما أولين أظهر أن استمرارية التبادل الحر للسلع تؤدي إلى تعديل أسعار العوامل الإنتاجية في كل البلدان، لأن الاستعمال المكثف للعامل الوفير يؤدي إلى نذرته تدريجيا وبالتالي ترتفع أسعاره، أما العامل الناذر فتنخفض أسعاره نسبيا لعدم الطلب عليه، تتساوى أسعار العامل الناذر مع أسعار العامل الوفير.

تعتبر هذه النظرية أن التجارة الخارجية هي حل لمشكل النذرة النسبية لعوامل الإنتاج.

II- النظريات الحديثة: نذكر منها:

✓ **نظرية ليندر:**

انطلق من فكرة أن الطلب هو الذي يفسر مبادلات المنتجات المصنعة حيث لم يعط أهمية كبيرة للتكاليف الإنتاج بل فضل الاعتماد على ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل معتمدا على الأسس التنافسية التي لا تعتمد على السعر أو تكلفة المنتوج. كما اعتمد على السياسة التسويقية ودورها الفعال في إدراك وتنشيط المستهلكين لخلق الطلب على المنتوجات، حيث لا يمكن تصدير أي سلعة إلى الخارج إلا إذا كان الطلب قوي عليها.

✓ **نظرية دورة حياة المنتوج والتجارة الدولية (فرنون):**

تقدم فرنون بهذه النظرية ليظهر أن هيكلة المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير دورة حياة المنتوج (مرحلة الظهور – مرحلة التطور والنمو – مرحلة النضج – مرحلة التراجع). تظهر نظرية فرنون أن اختلاف درجة التطور التكنولوجي يمكن أن يفسر توزيع المزايا النسبية وحقيقة المبادلات المتشابهة للمنتجات ذات الأعمار التقنية المختلفة وأن التجارة الدولية تعتبر كعامل لنقل الاختراعات.